

تقييم رسالتين ماجستير من حيث مناقشة
النتائج وربطها بالأدبيات وتفسير الاتفاق
والاختلاف

اعداد

سامر بنون





عنوان الرسالة: أثر خصائص مجلس الإدارة على التعثر المالي في الشركات الصناعية المساهمة
العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تطبيقية

الباحث: شيرين شرف يوسف ((Shereen Sharef Yousef))

المشرف: أ.د. أسماء إبراهيم العمارنة

الجامعة: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم العلوم المالية والمحاسبية

السنة: 2024

<https://itqanx.com/storage/innerdetails/files/>أثر 20% خصائص 20% مجلس 20%ا

[إدارة 20% على 20% التعثر 20% المالي](#)

طرق عرض النتائج

تُتمثل هذه الرسالة نموذجاً متقدماً في دراسات حوكمة الشركات وعلاقتها بالتعثر المالي، حيث تناولت إشكالية محورية تواجه الشركات الصناعية الأردنية في ظل التحديات الاقتصادية المتصاعدة. تتجلى أهمية الدراسة في محاولتها الكشف عن الدور الذي يلعبه مجلس الإدارة بخصائصه المتنوعة في التنبؤ بالتعثر المالي أو الحد منه، وهو موضوع يحظى باهتمام كبير من الباحثين وصانعي السياسات والمستثمرين على حدٍ سواء.

اعتمدت الباحثة منهجية بحثية صارمة تجمع بين التحليل الكمي والاستقصاء الوثائقي، حيث استخدمت بيانات مالية فعلية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان على مدى سبع سنوات متصلة (2016-2022)، وهي فترة زمنية كافية لالتقاط التغيرات الهيكلية والدورية في أداء الشركات. شملت عينة الدراسة مجموعة واسعة من الشركات، مما يعزز من إمكانية تعميم النتائج على القطاع الصناعي الأردني بشكل عام.

تميّزت الدراسة بعرض نتائجها في الفصل الرابع بطريقة منظمة ومتدرجة تعكس نضجاً أكاديمياً واضحاً. بدأت الباحثة بالإحصاءات الوصفية التي رسمت صورة شاملة لخصائص مجالس الإدارة في الشركات المبحوثة، مستعرضةً المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والقيم الدنيا والعليا لكل متغير على حدة. هذا التوصيف الأولي ساعد في فهم السياق العام للبيانات وتحديد أنماط التوزيع والتباين بين الشركات المختلفة. قبل الخوض في التحليلات الاستدلالية، حرصت الباحثة على التحقق من استيفاء البيانات للافتراضات الإحصائية الأساسية اللازمة لتطبيق نماذج الانحدار المتعدد. استخدمت اختبار Kolmogorov-Smirnov للتأكد من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، واختبار Variance Inflation Factor (VIF) للكشف عن مشكلة التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة، واختبار Durbin-Watson لفحص الارتباط الذاتي بين الأخطاء. هذه الخطوات المنهجية تُظهر التزاماً علمياً رصيناً بضمان صلاحية النتائج وموثوقيتها.

الجدول (4-14) شكّل نقطة الذروة في عرض النتائج، حيث قدّم نموذج الانحدار المتعدد الذي يربط بين خصائص مجلس الإدارة مجتمعةً (حجم المجلس، استقلالية الأعضاء، ازدواجية منصب الرئيس التنفيذي، التنوع الجنسي، ملكية الأعضاء) والتعثر المالي كمتغير تابع. أظهرت النتائج أن هذه الخصائص مجتمعة تُفسّر 23.8% من التباين في مستويات التعثر المالي ($R^2=0.238$)، وهو معامل تحديد يُعتبر معقولاً في سياق الدراسات الميدانية، خاصة في بيئة تتسم بتعقيد العوامل المؤثرة على الأداء المالي

طرق عرض النتائج

التحليل التفصيلي لكل متغير مستقل على حدة كشف عن نتائج مثيرة للاهتمام. وُجد أن حجم مجلس الإدارة له أثر معنوي إحصائياً على التعثر المالي، حيث ارتبط كبر حجم المجلس بزيادة احتمالية التعثر، وهو ما يتسق مع نظرية أن المجالس الكبيرة قد تعاني من بطء في اتخاذ القرارات وصعوبات في التنسيق. كذلك، أظهرت النتائج أن ملكية أعضاء المجلس لأسهم في الشركة تُقلّل من احتمالية التعثر المالي، مما يدعم فرضية توافق المصالح بين الإدارة والمساهمين. أما بخصوص عدم ازدواجية المنصب (الفصل بين مناصبي رئيس المجلس والمدير التنفيذي)، فقد ارتبط بانخفاض التعثر المالي، مما يعزز من أهمية الفصل بين السلطات كآلية رقابية فعالة.

في المقابل، لم تجد الدراسة أثراً ذا دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة أو للتنوع الجنسي داخل المجلس على التعثر المالي، وهي نتائج تثير تساؤلات مهمة حول فعالية هذه الآليات الحوكمية في السياق الأردني

اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة

قدّمت الباحثة مقارنة منهجية بين نتائجها والدراسات السابقة على مستويات محلية وإقليمية ودولية. أظهرت المقارنة أن النتائج جاءت متسقة مع جزء كبير من الأدبيات، بينما اختلفت مع جزء آخر، مما يعكس واقعية النتائج وبُعدها عن التحيز التأكدي.

اتفقت نتائج الدراسة مع بحث (Keerthana & Balagobei (2022 في السياق السريلانكي، حيث أكّدا أن حجم مجلس الإدارة له تأثير معنوي على التعثر المالي. هذا التوافق عبر سياقات جغرافية مختلفة يعزز من قابلية تعميم النتائج ويشير إلى وجود أنماط عامة في تأثير هياكل الحوكمة. كذلك، توافقت النتائج مع دراسة (Nasir & Ali (2018 في البيئة الباكستانية بخصوص دور ملكية الأعضاء وعدم ازدواجية المنصب في تحسين الأداء وتقليل المخاطر المالية.

لكن الدراسة اختلفت بشكل واضح مع (Sobhy & Hassan (2022 وبعض الدراسات الأخرى في عدم إيجاد أثر معنوي لاستقلالية الأعضاء والتنوع الجنسي.

هذا الاختلاف لم يكن عقبة أمام الباحثة، بل كان فرصة لتقديم تحليل نقدي عميق للعوامل السياقية التي قد تفسّر هذا التباين. أشارت إلى أن بعض الدراسات التي أظهرت أثراً للاستقلالية أُجريت في أسواق مالية أكثر نضجاً وفي بيئات تتمتع بثقافة حوكمة راسخة، بينما السوق الأردني لا يزال في طور التطور..

بالنسبة للتنوع، لاحظت الباحثة أن الدراسات التي وجدت أثراً إيجابياً استخدمت مقاييس أوسع للتنوع تشمل التنوع في الخبرات والمؤهلات والخلفيات، بينما اقتصرَت دراستها على التنوع الجنسي فقط. هذا الوعي بمحدودية المقياس المستخدم يعكس نضجاً بحثياً وقدرة على النقد الذاتي.

الباحثة لم تكتفِ بتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، بل قدّمت جداول مقارنة ملخّصة تعرض نتائج دراستها جنباً إلى جنب مع نتائج الدراسات الرئيسية السابقة، مع الإشارة إلى السياق الجغرافي وطبيعة العينة والفترة الزمنية لكل دراسة. هذا العرض المقارن المنظّم يسهّل على القارئ تكوين صورة شاملة عن موقع الدراسة الحالية في خريطة المعرفة العالمية حول الموضوع

اتفاق النتائج مع الأدبيات السابقة

قدّمت الباحثة تفسيراً متعدد الطبقات لأسباب الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة، يجمع بين العوامل السياقية والمنهجية والثقافية. هذا التفسير لم يكن سطحياً أو عاماً، بل تميّز بالتفصيل والعمق والربط بالنظريات. بخصوص أسباب الاتفاق، أشارت الباحثة إلى أن الخصائص الأساسية لمجالس الإدارة (الحجم، الملكية، ازدواجية المنصب) تعمل وفق آليات عامة لا تختلف كثيراً بين الدول، حيث أن مشاكل التنسيق في المجالس الكبيرة وتضارب المصالح بين الإدارة والملاك هي مشاكل عالمية تتجاوز الحدود الجغرافية. كما أن المبادئ الأساسية للحوكمة المستمدة من التوصيات الدولية (كمبادئ OECD للحوكمة) تطبّق بشكل متشابه في معظم الدول.

أما بخصوص أسباب الاختلاف، فقد قدّمت الباحثة أربعة تفسيرات رئيسية مدعومة بالأدلة والمنطق:

أولاً: الاختلافات في البيئة المؤسسية والتنظيمية. أوضحت أن البيئة الأردنية تختلف عن نظيراتها في الدول المتقدمة من حيث قوة الأطر التنظيمية ودرجة إنفاذ القوانين ونضج السوق المالية. في بعض الأسواق الناشئة، قد يكون وجود أعضاء مستقلين في المجلس شكلياً فقط دون أن يُترجم إلى استقلالية فعلية في اتخاذ القرارات، نظراً لهيمنة الملاك الرئيسيين أو العلاقات الشخصية.

ثانياً: محدودية مقاييس التنوع المستخدمة. اعترفت الباحثة بصراحة أن قياس التنوع اقتصر على الجنس فقط، متجاهلاً أبعاداً أخرى حاسمة مثل التنوع في الخبرات المهنية والمؤهلات العلمية والخلفيات الثقافية ومدة العضوية. الدراسات التي استخدمت مفهوماً أوسع للتنوع وجدت نتائج مختلفة لأنها التقطت تأثيرات متعددة الأبعاد.

ثالثاً: الاختلافات في عينات الدراسة وفتراتها الزمنية. أشارت إلى أن بعض الدراسات شملت قطاعات أو أنواع شركات مختلفة (كالبنوك مثلاً) قد تكون فيها آليات الحوكمة أكثر أهمية أو أكثر تطوراً. كما أن الفترات الزمنية المختلفة قد

تعكس ظروف اقتصادية متباينة تؤثر على العلاقات المدروسة..

تُمثّل هذه الدراسة إسهاماً علمياً رصيناً في أدبيات حوكمة الشركات في السياق الأردني. تتجلى القيمة العلمية المضافة في عدة جوانب:

أولاً، توفير أدلة تجريبية حديثة (2024) حول فعالية آليات الحوكمة المختلفة في بيئة اقتصادية ناشئة. ثانياً، الكشف عن أن بعض آليات الحوكمة التي تُعتبر فعّالة في الدول المتقدمة قد لا تحقق نفس التأثير في السياقات المختلفة. ثالثاً، تسليط الضوء على أهمية السياق الثقافي والمؤسسي في تشكيل فعالية الحوكمة. من الناحية المنهجية، تتميز الدراسة بالصرامة الإحصائية والشفافية العلمية والوعي بالمحددات. المنهجية المتبعة تجعل النتائج قابلة للتكرار والتحقق، وهو معيار أساسي للجودة العلمية. الاعتماد على بيانات فعلية على مدى سبع سنوات يعزز من موثوقية النتائج ويقلل من تأثير العوامل العابرة.

عنوان الرسالة: أثر الحاكمية المؤسسية في الحد من الفساد المالي وممارسة المحاسبة الإبداعية في البنوك الأهلية العراقية

الباحث: أنفال إسماعيل الدليمي

المشرف: أ.د. أسماء إبراهيم العمارنة

الجامعة: جامعة الشرق الأوسط

السنة: 2024

التخصص: المحاسبة

الرابط المباشر: <https://itqanx.com/storage/innerdetails/files/pdf...> أثر 20% الحاكمية 20% المؤسسية...

اتبعت الباحثة منهجاً منظماً في عرض نتائج دراستها في الفصل الرابع، بدءاً بالتوصيف الشامل لعينة الدراسة من حيث الخصائص الديموغرافية. عرضت توزيع المستجيبين حسب الجنس، الفئات العمرية، المؤهلات العلمية، سنوات الخبرة، والتخصصات الأكاديمية. هذا التوصيف الأولي ليس مجرد استعراض للأرقام، بل يخدم هدفاً منهجياً مهماً وهو إثبات تنوع العينة وتمثيلها الجيد للمجتمع المستهدف، مما يعزز من إمكانية تعميم النتائج على القطاع المصرفي العراقي بشكل عام.

قبل الانتقال إلى التحليلات الاستدلالية، أولت الباحثة اهتماماً خاصاً بالتحقق من موثوقية أداة القياس (الاستبانة). استخدمت معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي، وسجلت قيمة مرتفعة تراوحت بين 0.839 و0.902 لمختلف محاور الدراسة، وهي قيم تفوق بكثير الحد الأدنى المقبول علمياً (0.70)، مما يؤكد أن الأداة تتمتع بثبات عالٍ واتساق داخلي قوي بين فقراتها. هذه الخطوة المنهجية الأساسية تضيف مصداقية كبيرة على النتائج اللاحقة.

عرض النتائج

انتقلت الباحثة بعد ذلك إلى التحليل الوصفي للمتغيرات الرئيسية، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، وحددت الأهمية النسبية (الوزن النسبي) لكل محور. أظهرت النتائج الوصفية أن المستجيبين من العاملين في البنوك يدركون بوضوح الدور الحيوي للحاكمة المؤسسية في مواجهة الفساد المالي والحد من الممارسات المحاسبية غير الأخلاقية، حيث جاءت معظم الاستجابات بمتوسطات حسابية مرتفعة تشير إلى موافقة قوية.

قلب التحليل تمثّل في اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. اختبرت الباحثة ثلاث فرضيات: فرضية رئيسية تربط الحاكمة المؤسسية ككل بالحد من الفساد والمحاسبة الإبداعية مجتمعين، وفرضيتين فرعيتين تفحصان كل متغير تابع على حدة. النتائج جاءت قوية ومتسقة عبر جميع الاختبارات.

الفرضية الرئيسية أثبتت وجود علاقة إيجابية قوية وذات دلالة إحصائية عالية ($\text{Sig} < 0.001$) بين الحاكمية المؤسسية والحد من الفساد والمحاسبة الإبداعية، مع معامل تحديد R^2 بلغ 0.931، أي أن الحاكمية تفسّر 93.1% من التباين في المتغير التابع. هذه نسبة استثنائية وعالية جداً نادراً ما تُسجّل في الدراسات الميدانية، وتشير إلى أن الحاكمية هي العامل المهيمن والحاسم في مكافحة هاتين الظاهرتين. قيمة F الإحصائية ($F=1216.062$) بمستوى دلالة أقل من 0.001 تؤكد صلاحية النموذج ككل وقوة العلاقة.

الفرضية الفرعية الأولى أثبتت العلاقة بين الحاكمية والحد من الفساد المالي، بمعامل تحديد $R^2=0.908$ ، مما يعني أن الحوكمة تفسّر 90.8% من التباين في مستويات الفساد. الفرضية الفرعية الثانية أثبتت العلاقة مع الحد من المحاسبة الإبداعية بمعامل تحديد $R^2=0.873$ ، أي 87.3% من التباين. هذه النتائج المتسقة والقوية عبر جميع الاختبارات تعزز من ثقتنا في صلابة النتائج وموثوقيتها.

عُرضت جميع النتائج في جداول إحصائية مرتبة ومرقّمة بشكل منطقي (جداول 2-4، 3-4، 4-4، وصولاً إلى 4-7)، مع شرح نصي مفصّل لكل نتيجة. كل جدول اشتمل على المعلومات الضرورية: معامل الارتباط R ، معامل التحديد R^2 ، معامل التحديد المعدّل، قيمة F ، قيمة T ، ومستوى الدلالة الإحصائية. هذا العرض المنظم يسهّل على القارئ متابعة مسار التحليل وفهم العلاقات المدروسة.

لكن يُؤخذ على العرض غياب الرسوم البيانية التوضيحية (Charts, Graphs) التي كانت ستعزز من الفهم البصري للنتائج. رسم بياني بسيط يوضح قوة العلاقة بين الحاكمية والمتغيرات التابعة كان سيجعل النتائج أكثر وضوحاً وتأثيراً، خاصة للقراء غير المتخصصين في التحليل الإحصائي. كذلك، كان من الممكن إضافة رسوم توضح التوزيعات الديموغرافية للعينة أو المتوسطات الحسابية لأبعاد الحاكمية المختلفة.

في الفصل الخامس المخصص لمناقشة النتائج، قدّمت الباحثة مقارنة منهجية بين نتائجها والأدبيات البحثية السابقة على مستويات محلية وعربية ودولية. المقارنة كشفت عن توافق واسع النطاق مع الغالبية العظمى من الدراسات السابقة، مما يعزز من مصداقية النتائج ويؤكد على وجود إجماع علمي حول دور الحاكمية.

اتفقت نتائج الدراسة بشكل كامل مع بحث Paul, Francis & Ben-Caleb (2020) الذي أُجري في السياق النيجيري على عينة من الشركات المدرجة في بورصة لاغوس. أكد هؤلاء الباحثون أن الحاكمية المؤسسية تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الشفافية المالية وتقليل ممارسات الفساد من خلال تعزيز آليات المساءلة والرقابة الداخلية. التوافق مع دراسة نيجيرية رغم اختلاف السياق الجغرافي يشير إلى أن تأثير الحاكمية يتجاوز الحدود الثقافية والمؤسسية.

كذلك، توافقت النتائج مع دراسة Abueid, Shawar & Khmaisah (2020) في البيئة الأردنية، والتي فحصت تأثير الحوكمة على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية. أثبتت تلك الدراسة أن تطبيق معايير الحوكمة يحد بشكل فعال من ممارسات المحاسبة الإبداعية ويحسن من موثوقية البيانات المالية المنشورة. هذا التوافق في السياق العربي يعزز من

قابلية تطبيق النتائج على البلدان العربية المشابهة..

على المستوى الدولي الأوسع، اتسقت النتائج مع بحث Boateng, Wang, Ntim & Glaister (2021) الذي شمل عينة من الشركات في أسواق ناشئة متعددة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. أكد هؤلاء الباحثون أن قوة آليات الحوكمة ترتبط بشكل إيجابي بجودة الإفصاحات المالية وتقلل من احتمالية التلاعب في الأرباح. هذا التوافق عبر سياقات جغرافية وثقافية واقتصادية متباينة يشير إلى أن تأثير الحاكمية المؤسسية هو ظاهرة عالمية وليست محصورة في بيئة معينة.

الباحثة لم تكتفِ بذكر نقاط الاتفاق، بل قدّمت أيضاً إشارات إلى بعض الدراسات التي وجدت نتائج مختلفة أو أضعف، مما يعكس أمانة علمية وموضوعية في العرض. أشارت إلى أن بعض الدراسات في بيئات معينة وجدت أن تأثير الحوكمة يكون أقل وضوحاً أو أن بعض آليات الحوكمة تكون أكثر فعالية من غيرها، لكنها لم تجد دراسات تنفي تماماً وجود علاقة بين الحوكمة ومكافحة الفساد.

ما يميز هذه الدراسة هو قوة النتائج مقارنة بمعظم الدراسات السابقة. معاملات التحديد المرتفعة جداً (فوق 0.87) نادراً ما تُسجّل في الأبحاث الميدانية، وقد تكون أعلى من تلك المسجّلة في بعض الدراسات الدولية. هذا قد يعكس خصوصية السياق العراقي، حيث أن غياب أو ضعف الحاكمية قد يكون مرتبطاً بشكل أو ثقل بانتشار الفساد مقارنة ببيئات أخرى توجد فيها عوامل رقابية إضافية.

قدّمت الباحثة تفسيراً متكاملًا لأسباب التوافق الواسع بين نتائجها والأدبيات السابقة، يجمع بين العوامل النظرية والمؤسسية والسياقية. التفسير كان منطقيًا ومقنعًا، وإن كان يميل أكثر نحو تفسير الاتفاق نظراً لندرة الاختلافات الجوهرية. بخصوص أسباب الاتفاق، قدّمت الباحثة ثلاثة تفسيرات رئيسية مدعومة بالمنطق والأدلة:

أولاً: تشابه البيئة المؤسسية والرقابية للقطاع المصرفي عبر الدول المختلفة. أوضحت الباحثة أن القطاع المصرفي يخضع لمعايير تنظيمية دولية موحدة نسبياً، مستمدة من توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير المحاسبة الدولية (IFRS). هذا التوحيد في المعايير يجعل آليات الحوكمة المطبّقة في البنوك متشابهة عبر الدول، مما يفسّر تشابه تأثيراتها. كما أن البنوك، بطبيعتها، هي مؤسسات حساسة تتطلب مستويات عالية من الشفافية والمساءلة نظراً لأهميتها للاستقرار المالي، مما يجعل الحوكمة فيها أكثر أهمية وتأثيراً مقارنة بقطاعات أخرى.



Thank You